

تعزيز جاهزية شركات التأمين لبدء الضمان الصحي للمقيمين

الجاهزة: رفع مقترح أسعار الخدمات الصحية الجديدة إلى مجلس الوزراء

كتبت: ياسمين العقييدات

أكدت الدكتورة مريم الجلاهمة الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية جاهزية مستشفيات الحكومية لتطبيق الأسعار الجديدة للخدمات الصحية للمقيمين في مملكة البحرين اعتبارا من 31 أكتوبر الجاري، موضحة أن المستشفيات بدأت الاستعداد للتطبيق منذ صدور قانون الضمان الصحي وكانت جاهزة حتى قبل تحديد أسعار الخدمات.

وأضافت أن المستشفيات بدأت تجهيز البنية التحتية المالية، بما يعني أن النظام المالي يحدد تكلفة الخدمات؛ إذ كانت ترسل هذه الكلفة المالية إلى المجلس الأعلى للصحة لوضع الأسس اللازمة لتحديد الكلفة الحقيقية للأسعار، ثم رُفِعَ مقترح الأسعار إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

وأوضحت الجلاهمة في تصريحات تلفزيونية أن هذه الأسعار ليست رسوما صحية وإنما تمثل الأسعار الحقيقية للخدمات التي تُقدم للمقيمين، مؤكدة أن تحديث الأسعار يشمل المقيمين في مملكة البحرين، ولا يشمل الموظفين العاملين في الجهات الحكومية؛ إذ ستبقى الأسعار السابقة كما هي للعاملين بالمنزل، إلى حين تنظيم الضمان الصحي بصورة أكبر بما يشمل الجميع، موضحة أن تطبيق الضمان الصحي استغرق سنوات حتى ينضج ويظهر إلى الوجود، ويحقق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، وهو توفير التغطية الصحية الشاملة

زين البحرين تعلن نتائجها المالية للربع الثالث



أعلنت زين البحرين، الشركة الجبرينية الرائدة لحلول التكنولوجيا مبتكرة والحياة الرقية، نتائجها المالية خلال فترة الأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2026، والربع الثالث من عام 2026.

وسجلت الشركة صافي أرباح عائدة إلى مساهمي الشركة قدرها 1.70 مليون دينار بحريني للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، ما يمثل

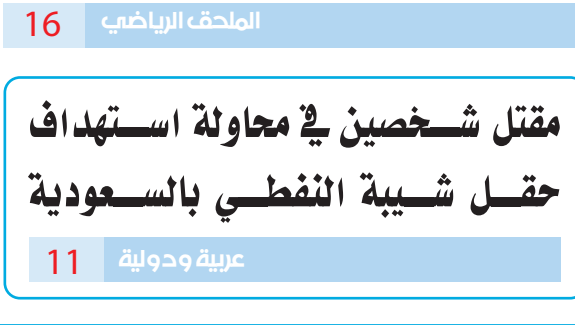
زيادة بنسبة 3.8% مقارنة بـ 1.64 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من عام 2025. كما ارتفعت ربحية السهم الأساسية والمخفضة إلى 5 فلس، مقارنة بـ 4 فلس في الربع الثالث من عام 2025.

وبالنسبة إلى الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026 سجلت زين البحرين صافي أرباح عائدة إلى مساهمي الشركة قدرها 4.27 ملايين دينار بحريني، ما يمثل زيادة بنسبة 2.2% مقارنة بـ 4.18 ملايين دينار بحريني في الفترة ذاتها من عام 2025.

وقال الشيخ أحمد بن علي آل خليفة رئيس مجلس إدارة زين البحرين: «واصلت زين البحرين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، من خلال تعزيز أعمالها الأساسية في قطاع الاتصالات، وتوسيع محفظة حلولها الرقية، وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين. ويعكس هذا التقدم التزام الشركة الراسخ بالابتكار، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودفع عجلة النمو المستدام، بما يتماشى مع استراتيجية مجموعة زين 4WARD – التقدم بغاية».



روبا العمري تهدي البحرين «فضية» رمي القرص في آسيوية البارالمبية في اليابان



مقتل شخصين في محاولة استهداف حقل شعبة النفطى بالسعودية

عربية ودولية 11

للمقيمين والمواطنين، باعتبار الصحة حقاً أصيلاً. وبينت أن المستشفيات الحكومية لا تهدف إلى الربحية، وإنما إلى تنظيم تقديم الرعاية الصحية، مشيرة إلى أن الأسعار الجديدة وضعت لتغطية الكلفة الفعلية للخدمات؛ إذ إن الأسعار القديمة وضعت قبل سنوات وتغيرت خلالها قيمة الخدمات الصحية سواء بالنسبة إلى تقديم الاستشارات أو إجراء الفحوصات المخبرية والإشعاعية أو غيرها من الخدمات. من جهة ثانية عقد المجلس الأعلى للصحة اجتماعاً مع ممثلي جمعية التأمين البحرينية، وعدد

المقيمين والمواطنين، باعتبار الصحة حقاً أصيلاً. وبينت أن المستشفيات الحكومية لا تهدف إلى الربحية، وإنما إلى تنظيم تقديم الرعاية الصحية، مشيرة إلى أن الأسعار الجديدة وضعت لتغطية الكلفة الفعلية للخدمات؛ إذ إن الأسعار القديمة وضعت قبل سنوات وتغيرت خلالها قيمة الخدمات الصحية سواء بالنسبة إلى تقديم الاستشارات أو إجراء الفحوصات المخبرية والإشعاعية أو غيرها من الخدمات. من جهة ثانية عقد المجلس الأعلى للصحة اجتماعاً مع ممثلي جمعية التأمين البحرينية، وعدد

المقيمين والمواطنين، باعتبار الصحة حقاً أصيلاً. وبينت أن المستشفيات الحكومية لا تهدف إلى الربحية، وإنما إلى تنظيم تقديم الرعاية الصحية، مشيرة إلى أن الأسعار الجديدة وضعت لتغطية الكلفة الفعلية للخدمات؛ إذ إن الأسعار القديمة وضعت قبل سنوات وتغيرت خلالها قيمة الخدمات الصحية سواء بالنسبة إلى تقديم الاستشارات أو إجراء الفحوصات المخبرية والإشعاعية أو غيرها من الخدمات. من جهة ثانية عقد المجلس الأعلى للصحة اجتماعاً مع ممثلي جمعية التأمين البحرينية، وعدد

○ د. مريم الجلاهمة.

تنظيم حصول المقيمين المشمولين به على خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز كفاءة المنظومة الصحية واستدامتها.

من جانبهم، أكد ممثلو جمعية التأمين البحرينية وشركات التأمين المشاركة أهمية مواصلة التعاون مع المجلس الأعلى للصحة، بما يساهم في توضيح الإجراءات والمتطلبات التنظيمية وتعزيز الجاهزية لبدء تطبيق البرنامج.

أخبارالبحرين 4

وزارية البنية التحتية تبحث آليات تعزيز انسيابية الحركة المرورية إلى جسر الملك فهد في الجانب البحريني



المتعلقة بالحلول المقترحة لتوصيل شبكات البنية التحتية الرئيسية والثانوية بالعقارات الكائنة في المخططات السكنية بمدينة خليفة، وكلفت وزارة الأشغال وهيئة الكهرباء والماء باتخاذ ما يلزم للتسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن. وتدارست اللجنة آليات تعزيز انسيابية الحركة المرورية المتجهة إلى جسر الملك فهد في الجانب البحريني، واستعرضت في هذا الصدد مجموعة من المبادرات الداعمة لتسهيل التنقل بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة.

أخبارالبحرين 2

معرض البحرين الدولي للحدائق 2027 ينطلق في مارس

من الفرض التي يوفرها الحدث للتواصل مع الأسواق، وتوسيع شبكة العلاقات التجارية، وبناء شراكات استراتيجية، وتعزيز حضورها في القطاع الزراعي والبيئي.

ويعد المعرض منصة مهمة للالتقاء بين مختلف أطراف القطاع، بما يساهم في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة واستعراض التجارب الناجحة والحلول المبتكرة، وترسيخ دور البحرين في استضافة الفعاليات الدولية المتخصصة.

كما يوفر المعرض منصة متخصصة للشركات والمؤسسات لعرض منتجاتها وخدماتها أمام جمهور من المتخصصين والمهنيين بالزراعة والاستدامة.

ومن المقرر أن يشهد المعرض استعراض أحدث المنتجات والتقنيات والابتكارات والحلول المستدامة في القطاع الزراعي، إلى جانب توفير فرص واسعة لتبادل الخبرات والمعرفة، وبحث فرص التعاون والاستثمار، وبناء الشراكات بين مختلف الجهات العاملة في القطاع.

وزير النفط والبيئة ضمن قادة الاستدامة في الشرق الأوسط



والاستعرضت المجلة جهود المملكة لحماية البيئة، منها مبادرة قُرم البحرين التي يشترك المجلس في تنفيذها إلى جانب جهات أخرى، عن زراعة 2.23 مليون شتلة من أشجار القرم حتى يوليو 2026، بما يساهم في دعم هدف البحرين المتمثل في تحقيق الحياد

مليارات الخليج إلى الهند... فأين التضامن وقت الخطر؟

ليست العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند مجرد أرقام في ميزان التجارة، أو عقود عمل تستوعب ملايين الهنود، أو تحويلات مالية تتدفق سنوياً إلى الاقتصاد الهندي؛ إنها علاقة مصالح متشابكة، وامتداد إنساني واجتماعي تشكل على مدى عقود، لكن هذه العلاقة تطرح اليوم سؤالاً مشروعاً لا ينبغي تجاهله: حين تتعرض دول الخليج لاعتداءات إيرانية أو لهجمات من الحوثيين، أين يذهب ذلك الرصيد الهائل من المصالح عندما يتعلق الأمر بالتضامن الشعبي والإعلامي الذي يوازي أهميته؟ الأرقام وحدها كافية لتوضيح حجم هذه العلاقة، فبحسب بيانات وزارة الشؤون الخارجية الهندية المقدمة إلى البرلمان الهندي في أبريل 2026 يتجاوز عدد المواطنين الهنود المقيمين في دول الخليج 9.9 ملايين شخص، وفق بيانات حتى مارس 2026، وتنتصر الإمارات القائمة بنحو 4.326 ملايين هندي، تليها السعودية بنحو 2.748 مليون، ثم الكويت بنحو 1.06 مليون، وقطر بنحو 829 ألفاً، ثم سلطنة عمان بنحو 675 ألفاً، ويبلغ عددهم في البحرين نحو 315 ألفاً.

هذه ليست مجرد جاليات عابرة، بل كتلة بشرية ضخمة تعيش وتعمل وتبنى مستقبلها في المجتمعات الخليجية، وترتبط بها مصالح ملايين الأسر الهندية. ولا تقف أهمية هذه العلاقة عند عدد المقيمين فقط، إذ أشارت بيانات السفارة الهندية في الرياض إلى أن التحويلات المالية التي تلقها الهند من الخارج خلال السنة المالية 2024-2025 قد بلغت نحو 52.44 مليار دولار، جاء ما يقارب 38% من إجمالي هذه التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي، أي ما يعادل نحو 19.9 مليار دولار.

وبذلك، فإن الأموال التي يرسلها الهنود العاملون في الخليج تمثل رافداً مهماً للاقتصاد الهندي، ومصدراً للدخل والاستقرار لملايين الأسر، فضلاً عن العلاقات التجارية بين الجانبين.

أمام هذه الحقائق، يصبح التساؤل أكثر إلحاحاً: كيف يمكن لعلاقة بهذا الحجم الاقتصادي والإنساني أن تنفلت، في لحظات الخطر، أقل حضوراً في خطاب التضامن الشعبي مما توحى به مصالحها المتبادلة؟

المفارقة التي تستحق التوقف عندها أن بعض التيارات السياسية والشعبية في الهند أظهرت حماسة واضحة في التعبير عن دعمها لإسرائيل، سواء عبر حملات التضامن على منصات التواصل الاجتماعي، أو الفواقف الأيديولوجية التي تتبنى روايتها الأمنية، أو الاحتفاء بتطور علاقاتها مع الحكومة الهندية. وفي المقابل، لا يبدو التضامن الشعبي والإعلامي المنظم مع دول الخليج، عندما تتعرض لاعتداءات تهدد أمنها وسيادتها، بالحضور نفسه في المشهد العام.

وهنا ينبغي التمييز بين المواقف الرسمية للحكومة الهندية، التي صدرت عنها إدانات ودعوات إلى احترام سيادة الدول ورفض استهداف المدنيين، ومستوى التعبير الشعبي والإعلامي عن التضامن.

إن بعض التيارات الهندية نجحت في تحويل دعم إسرائيل إلى قضية سياسية وأيديولوجية ذات حضور واضح، بينما لا يحظى التضامن مع دول الخليج، رغم حجم الروابط الإنسانية والاقتصادية، بالظهور ذاته، وهذا تفاوت يستحق البحث والتفسير، لذلك يبقى التساؤل مشروعاً عن أسباب تفاوت الحضور والتعبئة، ولا عن مدى الاهتمام الذي تمنحه وسائل الإعلام الهندية للاعتداءات التي تستهدف الدول الخليجية.

إن دول مجلس التعاون لا تحتاج إلى تحويل علاقاتها مع الهند إلى اختبار يومي للسوء، ولا ينبغي أن تقاس مواقف ملايين المقيمين فيها بمشغورات عابرة على وسائل التواصل الاجتماعي. لكنها، في الوقت نفسه، تملك الحق في أن تتساءل عن التوازن بين ما تقدمه هذه العلاقة من فرص ومصالح، وما يظهر في المقابل من مواقف تضامن حين تتعرض دولها للخطر.

فالشراكات الاستراتيجية لا تقاس فقط بحجم التجارة والاستثمارات، ولا بعدد العاملين والتحويلات، بل أيضاً بمدى وضوح المواقف عندما تُمس السيادة ويتهدد الأمن. وفي اللحظات الصعبة تحديداً، تتضح قيمة العلاقات، ويظهر ما إذا كانت قد تجاوزت حدود المنفعة الاقتصادية إلى مستوى أعظم من التفاهم والمسؤولية المتبادلة.

إن المطلوب ليس خصومة مع الهند، بل حواراً صريحاً معها، يعكس حجم العلاقة الحقيقية بين الطرفين، حواراً يضع أمام نيودلهي حقيقة أن أمن الخليج ليس شأنًا محلياً معزولاً، وأن استقراره مصلحة مشتركة، وأن ملايين الهنود الذين يعيشون ويعملون فيه يمثلون جسراً إنسانياً ينبغي أن يعزز التفاهم والتضامن بين الجانبين.

فإذا كان نحو 10 ملايين هندي يعيشون في دول الخليج، وكانت المنطقة توفر قرابة 38% من إجمالي التحويلات المالية الوافدة إلى الهند، فمن حقنا أن نتساءل: لماذا لا يكون التضامن مع أمن دولنا وسيادتها حاضراً بالوضوح نفسه عندما تتعرض للاعتداء؟

إنه سؤال لا يستهدف أحداً بقدر ما يستهدف مستقبل شراكة كبرى. والإجابة عنه لا تكون بالشعارات، بل بمواقف واضحة، وخطاب إعلامي متوازن، وتضامن يعكس حقيقة المصالح المشتركة. فالعلاقة التي تتسع للمليارات وملايين البشر ينبغي أن تتسع أيضاً لموقف صريح حين يكون أمن الخليج على المحك.

أنور عبدالرحمن